الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

16 **شعبان** 1437 –23 **مايو** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5
حقوق الإنسان فى العالم	19

«الغامدي" قاد عتق رقبة القاتل بعد 15 عاما.. والأب يعفو ٠بلا شروط«

راعي أغنام رفض ٠الملايين" وتنازل عن ٠الغالي!«

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160523/Con20160523840812.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

عبدالله محمد النمير، ، من قرية قريبة من مدينة «الدويم» السودانية على ضفاف النيل الأبيض. قبل 15 عاما أقام في جدة قبل أن يعود نهائيا إلى وطنه على خلفية مأساة محزنة قتل فيها نجله «محمد» الذي يعمل في المهنة ذاتها ..هجم عليه أفريقي يدعى «الغالي» وأرداه قتيلا وهو نائم ! عاد العم عبدالله إلى موطنه الصغير يحمل ذكرى ذلك اليوم الأسود الذي فقد فيه ابنه في جريمة قتل مروعة. رجع إلى بيته الطيني البسيط، يكسب رزقه ويعتاش على عمل يده. في المقابل، ظل القاتل ينتظر لحظة القصاص لأكثر من 15 عاما، في الوقت الذي نشط فيه مدير فرع جمعية حقوق الإنسان في جدة صالح سرحان الغامدي في قيادة عملية بحث مضنية عن العم عبدالله لعتق رقبة سجين ظل في محبسه 15 عاما، إذ تحركت أسرة القاتل في كل مكان بحثا عن «أبو محمد» الراعي السوداني الذي خرج ولم يعد.

البحث عن عبدالله

أخيرا نجح مدير فرع حقوق الإنسان في مهمته، وعرف أن عبدالله محمد النمير الذي كان يعمل راعيا للغنم في جدة عاد واستقر في موطنه حاملا بين جوانحه أحزان مقتل ابنه، وقبل عودته النهائية كان الأب قد حضر أمام أمام المحكمة مطالبا بالقصاص من القاتل.

في مطلع رمضان الماضي، وعقب تقاعده من لجنة الحماية الاجتماعية وانتقاله للعمل مديرا لجمعية حقوق الإنسان بجدة، عثر الغامدي على أوراق قضية القتيل السوداني «محمد» وبتفحص المستندات تبين أن أسرة السجين «الغالي» تطلب من الجمعية التدخل للوصول إلى أسرة القتيل لعلها تنجح في الحصول على عفو عن القاتل. وبدأت أولى محاولات الغامدي في التواصل الهاتفي مع العم عبدالله الذي لم يغب عن ذاكرته مشهد ابنه القتيل.

السيف حاضر

يروي الرجل قصة مقتل ابنه، ثم يكفكف دموعه: «تلقيت اتصالا من صالح الغامدي يطلب مني الحضور إلى جدة بصورة عاجلة، ويستسمحني في العفو عن قاتل ولدي، رفضت الأمر تماما فقال لي في الهاتف (إذن حضورك مهم إلى جدة لتشهد عملية القصاص، أنت تحت ضيافتي)، ترددت ورفضت العرض ومع إلحاحه وصلت إلى جدة لحضور لحظة الحسم.«

قبل ثلاثة أشهر وصل العم عبدالله إلى جدة مزودا بالتوكيلات اللازمة، وكان في استقباله في المطار مدير فرع جمعية حقوق الإنسان صالح الغامدي، «فتح لي بيته وتحمل نفقات تنقلاتي من جيبه، وفجأة طلب مني التفكير العميق في أمر العفو.. وإلا فالسيف حاضر.«

أصر أبو القتيل على موقفه، وطلب منه مراجعة المحكمة للاطلاع على أوراق القضية، وقدم رئيس المحكمة الشيخ عبدالرحمن الحسيني تسهيلات كبيرة في هذا الشأن.

»ما عاد تجي«

»أبلغني الغامدي أن فاعل خير حرر شيكا في المحكمة باسمي بمبلغ ٣٠٠ ألف ريال مقابل التنازل عن القصاص من القاتل، غير أنني رفضت العرض وهاتفت زوجتي أم محمد في السودان أسألها وأستشيرها، لم أشك لحظة أنها ستقبل بالمال مقابل العفو، فجاء الرد الشافي من الأم التي رفضت التنازل عن القاتل بأي مقابل مادي وزادت باللهجة السودانية (لو رجعت بأي ريال من السعودية.. ما عاد تجي البيت.«!(

لم تخذله أم محمد، إذ اتخذت قراره ذاته، ونقل أبو محمد قرارهما إلى الوسيط الغامدي» .تنازلنا عن قاتل ابننا بلا مقابل»، مؤكدا أنه لن يتسلم ريالا واحدا مقابل عفوه غير المشروط، حاولوا إقناعه مرارا أن الشيك تم تحريره، وأنهم بانتظار كلمة منه لتسليمه مبلغ الـ300 ألف ريال، وأن المبلغ سيكون معينا له وزوجته في حياتهما الصعبة والفقيرة، فأجاب بأنه يريد الأجر صافيا خالصا لوجه الله، وإن كان فاعل الخير الذي تكفل بالمبلغ يبتغي الأجر والثواب، فهو أيضا ساع إلى الأجر والثواب فهو أولى بالأجر.

لقاء مع السجين القاتل

في اليوم التالي جرت الترتيبات بمتابعة من «عكاظ» ورئيس المحكمة العامة، حيث انعقدت جلسة قضائية من ثلاثة قضاة تم فيها توثيق التنازل عن القصاص بشهادة اثنين .

ورفض العم عبدالله مجددا الحصول على أي مبلغ مقابل تنازله، معربا عن شكره وتقديره لكل من أسهم في الخير.

لم يكتف العم عبدالله بذلك بل قرر زيارة القاتل في سجنه برفقة صالح الغامدي، والتقيا مدير السجن، ولم يجد السجين «الغالي» الذي دخل السجن في الثلاثين من عمره وعبر الآن سقف الخمسة والأربعين، غير الدموع ليرد بها جميل من أنقذ عنقه من حد السيف.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الشورى" يطالب "النقل" بتشديد قبضته على "الأجرة"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15722029

الرياض - سعاد الشمراني
أوصت لجنة النقل في مجلس الشورى بضرورة تدخل وزارة النقل لتنظيم خدمات شركات الأجرة، التي انتشرت أخيراً، إذ أوضح أعضاء في المجلس أن بعض هذه الشركات تقدم خدماتها إلكترونياً بعيداً عن رقابة «الوزارة» .«للمزيد.(
وطالبت »اللجنة« في توصيتها على تقرير وزارة النقل، التي سيصوت عليها المجلس غداً)الثلثاء) بتطوير الطرق الدولية ورفع مستوى المواصفات الفنية للطرق وتنظيم نشاط سيارات الأجرة. وذكر عضو المجلس الدكتور سامي زيدان لـ«الحياة»، أن »التنظيم يحمي العملاء من التلاعب بالأسعار، ويجعل سيارات الأجرة نظامية ومريحة وآمنة، برقابة وزارة النقل، وليست شركات منفردة، تدار ذاتياً .«مشدداً على أهمية مراقبة تلك الشركات من وزارة النقل، بالتعاون مع المرور والشرطة والبلديات، سواء من ناحية الأمن أم الجوانب المتعلقة بالسلامة أو النظافة. وفي شأن أخر، طالب عضو مجلس الشورى الدكتور سلطان السلطان بإجراء اختبارات للنبوغ لطلاب المرحلة الإعدادية «المتوسطة»، وذلك في توصية إضافية يناقشها المجلس اليوم (الإثنين) على تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن تقرير وزارة التعليم للعام المالي ١٤٣٥-١٤٣٦هـ.
وتهدف التوصية إلى ضرورة تحديد نبوغ الطالب في هذه المرحلة وأي التخصصات هي أنسب إليه لتطوير قدراته فيها ولتحديد تخصصه في الثانوي، سواء أكان أدبياً أم علمياً أم هندسياً أم إعلامياً أم غيره من التخصصات الأخرى. وأكد السلطان لـ«الحياة» أن وضع برامج للنبوغ لهذه المرحلة المتقدمة سيسهم في اكتشاف الطالب وتنمية قدراته، مشيراً إلى أن هذا الأسلوب معمول به في عدد من دول العالم، إذ يعلم ذكاءه وإدراكه منذ صغره ويحدد مساره ومجاله الذي يبرع فيه.

"الشورى" يناقش منح المرأة "جواز السفر" بلا موافقة ولي الأمر

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 16شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15721297

الرياض - سعاد الشمراني
يناقش مجلس الشورى قريباً تقريراً للجنة الشؤون الأمنية بشأن اقتراح »مشروع تعديل نظام وثائق السفر« الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/24)، المقدم من عدد من أعضاء المجلس استنادا للمادة ٢٣ من نظام المجلس، ويبحث تمكين المواطنة السعودية من الحصول على جواز سفر من دون موافقة ولي أمرها، لحمايتها من الابتزاز والتهريب إلى مناطق الصراع.
ويهدف التعديل الذي)حصلت «الحياة» على نسخة منه)، إلى المحافظة على الأمن الوطني في ظل الأوضاع السياسية والأمنية الراهنة، وتحقيق الاتساق بين أنظمة ولوائح المملكة الخاصة بحصول المواطنة السعودية على الوثائق الوطنية، وتقليص الفجوة الحالية بين مواد النظام وواقع تطبيقها من جانب المديرية العامة الجوازات، وخصوصاً المواد المعنية بحصول المرأة على جواز سفر، إضافة إلى مساندة المشروع الوطني الخاص بتمكين المرأة السعودية من الحصول على

الوثائق الوطنية، وتعزيز مواطنة المرأة السعودية بالتأكيد على عدم التفريق بينها وبين المواطن في الحقوق، وخصوصاً حصولها على الوثائق الوطنية غير المشروط، ورفع الأضرار العلمية والعملية والمادية المترتبة على عدم حصول المرأة السعودية على جواز سفر إلا بموافقة ولي الأمر.
وجاءت مسوغات التعديل الذي تقدم به الأعضاء لتشمل التأكيد على حق كل مواطن ومواطنة في الحصول على جواز سفر مستقل متى توافرت لديه شروط الحصول عليه من دون تمييز، ورفع الأضرار التي قد تنشأ عن إعاقة حصول المرأة السعودية على جوار سفر مستقل وبالذات في حال الخلافات الأسرية، وتهديد الأمن الوطني الناتج عن تهريب النساء السعوديات من أولياء أمورهن لبؤر إرهابية كالبؤر في اليمن والعراق وسورية، وتحقيق التوافق مع المشروع الوطني الخاص بحصول المواطنة السعودية على الوثائق الوطنية من دون الحاجة لموافقة ولي الأمر الذي بدأ العام الماضي بإلزام السعودية بالحصول على بطاقة الهوية الوطنية كما أقر مجلس الوزراء مستنداً على قرار مجلس الشورى بتاريخ ١٩-١٢-١٤٣٣هـ.
كما تضمنت المسوغات أن حصول المواطنة السعودية على جواز سفر لا يعني بالضرورة سفرها خارج المملكة، وإنما هو وثيقة وطنية للمواطنة، لها الحق باستصداره كما كفله لها نظام الجنسية السعودي، وعدم توافق مواد النظام الحالية مع المعايير العالمية لاستصدار الجوازات مما نتج منه اختلاف بين مواد النظام وآلية تنفيذها، واشتراط نظام وثائق السفر لموافقة ولي أمر المواطنة لا يتسق مع نظام الجنسية السعودي الذي حدد كمال الأهلية بتمام الـ18 من العمر بغض النظر عن الجنس، إضافة لما قد يتعرض له بعض المواطنات السعوديات من أولياء أمورهن عند الحاجة لتجديد الجواز وتعطيل حقوقهن العملية والمادية. وأوضحت اللجنة الأمنية أنها وافقت على درس التعديلات نظراً إلى وجود حاجة إلى إجراء تعديلات على نظام وثائق السفر تعالج بعض المشكلات التي تواجه المرأة عند حاجتها للسفر سواء كانت متزوجة أم غير متزوجة، وإمكان معالجة الإشكالات التي تواجهها عند حاجتها لجواز السفر بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم وعادات المجتمع وقيمه من خلال إجراء تعديلات مناسبة على النظام.

تنفيذاً للتوجيهات السامية وتعاوناً مع إمارة المنطقة

وزير العدل يكلف محكمة الأحوال الشخصية بجدة تصحيح أوضاع الجالية البرماوية والنظر في قضاياهم

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505378

الرياض - مبارك العكاش
شرعت محكمة الأحوال الشخصية بمحافظة جدة على تصحيح أوضاع الجالية البرماوية المقيمة بمنطقة مكة المكرمة ونظرت المحكمة في كافة قضاياهم حيث عملت على تصحيح وضع إثبات الزواج لهذه الجالية وتوثيق عقود أنكحتهم وإثبات الإعالة لهم وتوثيق مواليدهم وإصدار صكوك الوفاة لهم.
وبهذا الخصوص، وجه وزير العدل د. وليد بن محمد الصمعاني محكمة الأحوال الشخصية بجدة بالقيام بمهمة تصحيح كافة أوضاع البرماويين حيث اصدر قراراً بتكليف أربعة من أصحاب الفضيلة القضاة إضافة إلى تكليف 39 موظفاً من الدوائر الإنهائية بالمحكمة لإنهاء كافة متطلبات هذه المهمة.
وأوضح تقرير صادر عن محكمة الأحوال الشخصية بجدة أن إجمالي المعاملات التي تم الانتهاء منها للجالية البرماوية منذ بداية التكليف بتاريخ 17/7/1437هـ وحتى غرة شهر شعبان للعام الحالي بلغت 470 صكاً اشتملت على صكوك إثبات الزوجية وصكوك الإعالة وعدد من الصكوك الأخرى.

يشار إلى أن تكليف وزارة العدل لمحكمة الأحوال الشخصية بإنهاء كافة إجراءات أوضاع الجالية البرماوية يأتي تنفيذاً للأوامر السامية الكريمة بتصحيح أوضاع هذه الجالية لتمكينهم من الإفادة من الخدمات المتاحة للمواطن في كافة المجالات الصحية والاجتماعية والتعليمية، وغيرها.
ويأتي توجيه وزير العدل بسرعة إنهاء كافة متطلبات تصحيح وضع هذه الجالية إيماناً من الوزارة في التعاون المثمر والبناء مع إمارة منطقة مكة المكرمة لتصحيح أوضاع هذه الجالية.
من جهته، أشاد رئيس محكمة الأحوال الشخصية بمحافظة جدة الشيخ سعد بن ناصر الصويغ بحرص المحكمة على تنفيذ كافة الأوامر والتعليمات والتوجيهات التي صدرت لخدمة هذه الجالية وإنهاء كافة ما يخصهم في الجانب التوثيقي والقضائي، مشيداً بالدعم الكبير من لدن وزير العدل بتكليف عدد من أصحاب الفضيلة القضاة وعدد من الموظفين ومنحهم كل ما يعينهم على قضاء مهمتهم على الوجه الأكمل.

المجرمون يستغلونه لاصطياد ضحاياهم من صغار السن

التفحيط يهدد أمن المجتمع بالمخدرات والجرائم الأخلاقية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505376

الرياض، تقرير - مناحي الشيباني
اتخذت ممارسة التفحيط في السنوات الأخيرة منحنى خطيرا من هواية يمارسها ويستمتع بمتابعتها المراهقين إلى مشكلة تؤرق المسؤولين والأسر وتسجل الكوارث البشرية والحوادث المرورية مخلفة وراءها الكثير من حالات الوفاة والإعاقة وإهلاك الممتلكات الخاصة والعامة.
لم تقف مشكلة ممارسة التفحيط عند تسجيل الكوارث البشرية الناتجة عن الحوادث المرورية من فقدان المجتمع لنسبة كبيرة من أبنائه في حالات الوفاة والإعاقة بل أصبح عتاة المجرمين يروجون المخدرات ويصطادون ضحاياهم في هذا العالم باعتبار أن غالبية من يهتمون بهذه الهواية من فئة المراهقين وصغار السن وكذلك تسجيل الكثير من القضايا الأخلاقية مثل (جرائم اللواط) وغيرها.
فلم تعد ظاهرة التفحيط من الظواهر الاجتماعية العادية وتقليعة من تقليعات الشباب بل أصبحت تحمل فكرا منظما وقوانين تحدد مرتاديها وتحكم سلوكهم وعلاقتهم بهذه الهواية الشاذة فأصبح ممارسي التفحيط يصنعون عالمهم الخاص من خلال إطلاق ألقاب خاصة على أنفسهم مثل (الكنغ، وأبو كاب، وأبو شنب، وأبو زقم) وغيرها من الألقاب، وأصبح لكل ممارس هدفه الخاص في جلب جمهوره فمنهم من يهدف لجلب صغار السن بغرض فعل الجرائم الجنسية، والبعض الآخر أصبح يستعين فيه تجار المخدرات لترويج سمومهم بين أفراد المجتمع.
وأصبح عالم التفحيط في السنوات الأخيرة وكما أسلفنا يصب في المجتمع الكثير من الجرائم والسلوكيات العنيفة، كإطلاق النار وإزهاق أرواح الشباب في ظل غياب رقابة الوالدين، أو حتى رقابة الجهات الأمنية، وأصبحت الظاهرة تستدعي أن يدق لها ناقوس الخطر، قبل تنامي ظهور أشكال متنوعة للجريمة وتناميها بكافة أشكالها، مما استدعى وجوب تغيير أسلوب المعالجة في السنوات الأخيرة من سلوكيات تعالج في أدارات المرور، إلى سلوكيات تستوجب تدخل المختصين في العلوم الأمنية والاجتماعية والقضاء للحد من تفاقم المشكلة وأن تعالج على مستوى كبير في أورقة مجلس الشوى وتسن لها الأنظمة للحد من مخاطرها.
تحويل التفحيط لجرائم جنائية
وأكد المتحدث الرسمي باسم الإدارة العامة للمرور المقدم طارق الربيعان في تصريح له أن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وجه بتشكيل لجنة لدراسة تحويل ممارسات التفحيط إلى جرائم جنائية بدلاً من مخالفات مرورية.

وأضاف أن اللجنة لا تزال تواصل دراسة الموضوع تمهيداً لرفعه إلى مجلس الوزراء بعد أخذ موافقة اللجنة الأمنية في مجلس الشورى.

اللواء التميمي لـ«الرياض»: ولي العهد وجه بدراسة تحويله إلى جريمة جنائية لخطورة أهداف مرتكبيه

المفحطون تحولوا

إلى جماعات

وقال عضو مجلس الشورى والمتخصص بالعلوم الأمنية اللواء علي التميمي لـ"الرياض" عقب توجيهات ولي العهد، إن الخبراء في علم الاجتماع والاخصائيين النفسيين والمختصين الأمنيين في علم الجريمة أكدوا أن من يتعمد الإخلال بالأمن وترويع الآمنين هو إنسان غير سوي يجب الحد من خطورته هذا إذا الفعل لم يتعدى التصرف الفردي .

وأوضح أن التفحيط لم يكن معروف لدينا حتى وإن كان يحدث في نطاق ضيق جداً وعلى سبيل الهواية.

واستطرد اللواء التميمي أنه مع انتشار التفحيط وتحوله إلى شبه جماعات في كل حي وكل مدينة ومع انتشار محلات تأجير السيارات أصبح الحصول على السيارة بثمن قليل أمر سهل مما جعله وسيلة جذب وإغراء للشباب الأحداث، استغل ذلك مروجي المخدرات وأصحاب الأفكار المنحرفة وانتشر بينهم السلاح حتى لم يعد سالكي الطرق يأمنون على أنفسهم من ممارسي التفحيط، وكذلك لم يعد الأحداث في مأمن منهم، الشيء الذي جعل الجهات الأمنية تتنبه لخطرهم على المجتمع وخاصة بعد أن كثرت الحوادث التي أدت إلى القتل سواء من ممارسي التفحيط أو من المتجمهرين وأصبحت الخسارة تفوق أي خسارة أخرى.

وتابع أن الموت أصبح شعارا لجماعات التفحيط، ومع وجود وسائل التواصل الاجتماعي قام مروجو المخدرات وأصحاب الأفكار المنحرفة بنشر بطولاتهم المزعومة على شكل مقاطع مظهرين ما يسمونه براعة السيطرة على السيارة مما أصبح وسيلة جذب للبسطاء، لذلك كثفت إدارات المرور الحملات والقبض على من يمارس التفحيط ولكون أهدافهم أخطر من مجرد التفحيط فقد كانت العقوبات السابقة لا تشكل لهم رادعاً مما جعلهم يعودون لممارسة أنشطتهم المشبوهة حال خروجهم من التوقيف.

السلطات التشريعية تتحد

ونوه اللواء التميمي بقرار ولي العهد وتوجيهاته بدراسة تحويل التفحيط إلى جريمة جنائية بدلاً من كونها مخالفة مرورية.

وقال إن هذا التوجيه جاء بعد أن أدركت الجهات الأمنية أن التفحيط أصبح يشكل خطراً على الأمن العام بكل أشكاله، مضيفاً أنه ومع هذا التوجيه سيحال من يقبض عليه إلى القضاء بدلاً من الإجراءات المتبعة في المرور، وهنا سيكون الحكم الصادر بحق المفحط قضائي شرعي ملزم التنفيذ لا تهاون فيه وعليه تبعات كثيرة، منها أن الحكم الشرعي سيكون كسابقة جنائية على من يصدر بحقه الحكم الشرعي وهذا الإجراء سيحد من جريمة التفحيط.

وأفاد أن المملكة تتحول إلى العالم الأول برؤيتها للمستقبل، وجعلت من الشباب هدف رئيس لنقلهم إلى عالم متقدم من النمو والازدهار وخصصت لذلك الكثير من البرامج الجاذبة للشباب وهذه فرصة للشباب إلى التحول للبناء بدلاً من الانسياق إلى الانحراف خلف جهات مشبوهة تريد بشبابنا إلى الهاوية.

وأشار اللواء التميمي إلى أن اسبوع المرور حقق خلال السنوات الماضية نجاحات كبيرة أسهمت بشكل كبير في ترسيخ الثقافة المرورية، مشيراً إلى أهمية التركيز على تثقيف الشباب وتعريفهم بأخطار التفحيط والعقوبات المترتبة عليه.

دور القطاع الخاص

وطالب القطاع الخاص بكل أشكاله سواء الشركات الكبرى أو البنوك أو غيرها بالمشاركة في تبيان خطر التفحيط وأثره على الأمن العام، مؤكداً أهمية دور هيئة رعاية الشباب والأنشطة الرياضية في تبيان الخطر وكذلك دور المسجد والمدرسة والأسرة في توعية الشباب من هذه الأخطار.

مجلس الشورى

يجرم التفحيط

وبخصوص المطالبة بتجريم قضايا التفحيط، أقر مجلس الشورى في جلساته المتعلقة بالشأن المروري تعديل نظام المرور بما يجعل التفحيط جريمة يعاقب مرتكبها في المرة الأولى بغرامة مالية تبدأ بعشرة آلاف ريال وتصل إلى 40 ألفاً حسب مرات التكرار، وكذلك يواجه المفحط والمحرض والممول عقوبة السجن من شهرين إلى خمس سنوات، إضافة إلى حجز المركبة من شهر إلى ثلاثة أشهر، وفي المرة الثالثة تتم مصادرة المركبة إذا كانت مملوكة للمفحط أو تغريمه بدفع قيمة المثل إذا كان لا يملكها، وتشدد العقوبة إذا كان ممارس التفحيط أو التشجيع في حالة سكر أو متناولاً لمادة مخدرة أو مؤثرة على عقله أو كانت المركبة مسروقة أو كان برفقة المفحط حدث أو رافق ذلك إطلاق للنار أو تعد على السلطات أو تعطيل لحركة المرور.

وعد مجلس الشورى في التعديلات التي وافق عليها في جلسته بهذا الخصوص على نظام المرور، كل من اتفق أو حرض أو قدم مساعدة مالية أو عينية للمفحط شريكاً له في جريمته، ويعاقب بعقوبة لا تقل على نصف ما يعاقب به الفاعل الأصلي من غرامة وسجن، كما يعد التجمهر تشجيعاً للتفحيط ويعاقب المشجع بغرامة مالية قدرها (1500) ريال أو بحجز المركبة 15 يوماً أو تغريمه أجرة مثلها إذا كان لا يملكها. وأخذت التعديلات التي جاءت لتشريع خاص بمرتكبي جرائم التفحيط بالحسبان تعريف التفحيط وفصلت أفعاله حيث نصت على أن "قيادة المركبة عمداً ودون سبب مشروع في الطرق والأماكن العامة بسرعة عالية وبشكل غير منتظم بحيث تحدث الإطارات غالباً صوتاً عالياً أو جعل المركبة تزحف يميناً أو شمالاً أو تلتف حول نفسها أثناء السير للأمام أو الخلف مستخدماً قوة محركها أو مكابحها أو ناقل الحركة فيها لأجل الاستعراض، وجعل المركبة تزحف وتدور حول نفسها بشكل خطر للاستعراض، وإمالة المركبة وجعلها تسير على الإطارين أو خروج السائق أو الراكب منها أثناء سيرها، أو القيام بفك بعض أجزائها أثناء سيرها بقصد الاستعراض ولفت الأنظار."

تغليظ العقوبة

على المتجمهرين

وأيد ضيوف اللجنة الأمنية أثناء دراسة تشريع لمرتكبي جرائم التفحيط العقوبات المقترحة ضد المفحطين والمتجمهرين ورأوا تغليظ العقوبة المقررة لكون المتجمهرين وقود هذه الجريمة ولولاهم لما زادت هذه المخالفة ولابد من عقوبة لمن يتجمهر لردع هذه السلوكيات الخاطئة .

ضبط 7600 مفحط ومتجمهر في عامين

وأشاروا الضيوف إلى أن المقبوض عليهم من المفحطين عامي 34/ 1435هـ بلغ عددهم 2815 مفحطاً بينهم 94 حدثاً، كما أن الموظفين منهم 840 موظفاً، فيما كان عدد المتجمهرين المضبوطين في نفس الفترة 4801 بينهم 651 حدثاً.

وتجاوز عدد السيارات المحجوزة في مخالفات تفحيط وتجمهر 6104 سيارات، المسروقة منها 40 سيارة منها 18 بقائدها، وبلغ عدد الأشخاص المقبوض عليهم والمطلوبين في قضايا أمنية، ومخدرات، ومخالفات مرورية 491 شخصاً عام 1434 هـ وقلَّ العدد إلى 381 عام 1435هـ.

ولفتت الإحصائية التي جاءت ضمن تقرير لجنة الشورى الأمنية بشأن تشريع لمرتكبي جرائم التفحيط، إلى أن حوادث التفحيط تجاوزت 73 حادثاً خلال نفس الفترة، وبلغ المتوفين بسببها 14، وعدد المصابين 45، وأحيل للسجن العام 11 شخصاً.

رصد أصحاب إعلانات المتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م

http://www.alriyadh.com/1505244

متابعة - محمد بن حراص

توعدت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أصحاب إعلانات المتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة بإحالتهم للأمن العام لمحاسبتهم، وقالت عبر حسابها الرسمي (ترصد الوزارة إعلانات المتاجرة بالعمالة المنزلية المخالفة، ويتم إحالتها إلى الأمن العام لإكمال الإجراءات اللازمة في حق أصحابها.)

3مستحقات للصرف من "صندوق نفقة" المهجورات والمطلقات

الكشف عن 6225 قضية تلقتها المحاكم منذ 7 أشهر

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.al-madina.com/node/679011

عبدالله الحمد - الرياض

كشفت مصادر مطلعة بوزارة العدل لـ«المدينة» أن الوزارة انتهت من إعداد دراسة شاملة عن التكاليف التشغيلية والموارد المالية لـ«صندوق النفقة»، واقتراح الضوابط والآليات اللازمة لذلك، وتم رفع ما تم التوصل إليه للجهات العليا منذ شهر جمادى الآخر الماضي. وأكدت المصادر أن وزارة العدل عملت بخطوات متسارعة لإعداد هذه الدراسة، حيث تم الانتهاء منها في المدة المحددة. وكانت الجهات التشريعية قد انتهت من مشروع تنظيم صندوق النفقة والذي اطلعت «المدينة» على ملامحه، حيث يهدف إلى ضمان صرف النفقة للمستفيدين دون تأخير للزوجات المهجورات والمطلقات. كما حدّد التنظيم من يستحق الصرف من الصندوق وهن اللاتي صدرت لهن أحكام قضائية باستحقاق النفقة ولم تنفذ، أو اللاتي لا تزال مطالباتهن منظورة أمام المحكمة، أو صرف النفقة مؤقتًا للمستفيدة بناءً على طلبها في حالة الضرورة التي يقدرها الصندوق، على أن يقوم الصندوق باستردادها من المبالغ المستحقة للمستفيدة بموجب حكم النفقة، وإذا حكم برفض دعوى النفقة وجب على المستفيدة ردّ ما صرف من الصندوق. هذا وبلغ عدد قضايا النفقة التي تلقتها مختلف محاكم المملكة منذ بداية العام 1437هـ وحتى الشهر الجاري 6225 قضية، كان أعلاها محاكم منطقة مكة المكرمة بواقع 2322 قضية، وأقلها محاكم منطقة نجران بـ 37 قضية.

لجنة خاصة درسته ترجح عدم الموافقة على المشروع

نظام مكافحة البطالة.. 3 سنوات في أدراج الشورى

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160523/Con20160523840793.htm

فارس القحطاني (الرياض)

لا يزال مشروع نظام مكافحة البطالة المقدم من عضو مجلس الشورى علي الوزرة حبيس الإدراج، على الرغم من تحويله إلى لجنة خاصة لدراسته منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وعلمت «عكاظ»، أن اللجنة الخاصة برئاسة الدكتور عبدالله الحربي، رأت عدم الموافقة على المشروع، وبررت بأنها توصلت من خلال دراستها للمقترح ولقائها بعدد من مندوبي القطاعات المعنية (وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة التعليم، وزارة الخدمة المدنية، وزارة الاقتصاد والتخطيط، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، مجلس الغرف السعودية، صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، واللجنة الوطنية للجان العمالية)، اتضح لها أن الجميع يتفقون على أن البطالة قضية وطنية مهمة ومن الواجب علاجها والحرص على تحقيق النمو المتكافئ للاقتصاد الوطني بما يوفر فرص

عمل لائقة للجميع، كما اتفقوا على عدم مناسبة مشروع النظام المقترح، وترى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أن استحداث وكالة لتوليد الوظائف في الجهات الحكومية الرئيسية الشريكة في تطبيق إستراتيجية التوظيف السعودية، سيكون ذا تأثير بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف المشتركة، وبما يخدم سوق العمل والمصلحة العليا للوطن، ويجعل تحقيق تلك الأهداف مهمة مشتركة يتقاسم مسؤوليتها كل جهاز.

كما يرى المندوبون من أطراف سوق العمل (حكومة ورجال أعمال ولجان عمالية) أن آليات التحفيز أكثر فاعلية في معالجة البطالة من وضع أنظمة جديدة للحد منها، لافتين إلى أن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لديها إستراتيجية عامة للتوطين، وهي قادرة على معالجة أسباب البطالة، وأن من أهم الإستراتيجيات الفاعلة والمطلوبة لسوق العمل، الرفع التدريجي من تكلفة العامل الوافد، والتي ستدفع أصحاب العمل إلى إدخال حسابات العائد والتكلفة لأجور العمالة في اختياراتهم بالشكل الذي يدفعهم للبدء بالاستثمار في المواطن وتدريبه.

وتبين للجنة أن نظام العمل قد يحتاج إلى بعض التعديلات والإضافات لمعالجة البطالة كرفع نسبة السعودة في المادة 26 من نظام العمل، وتعديل المادة 22 من نظام العمل من خلال إنشاء مراكز خاصة للتوظيف تابعة للوزارة، وزيادة عدد مفتشي العمل في كل مناطق المملكة لمراقبة تطبيق النظام والرفع بالمخالفات التي تقع فيها المنشآت لتطبيق الجزاء المقرر بشأنه، والتعديل في العقوبات للمخالفين مع إضافة إيقاف المعونات التي تقدمها الوزارة لتلك المنشآت، وتطوير أنظمة الرقابة والتفتيش، وتفعيل المادة 89 من نظام العمل بوضع حد أدنى للأجور بشكل عاجل يضمن الحد الأدنى من الحياة الكريمة للعامل وأسرته ويساعد على توطين الوظائف، وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية وخصوصا فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية والرعاية الصحية والتأمين ضد التعطل، ووضع محفزات لأصحاب العمل التي تلتزم بتشغيل العمالة الوطنية وفق النسب المحددة، وتحسين بيئة وشروط العمل وخفض ساعاته، ووضع مادة في نظام العمل تتعلق بإنشاء اللجان العمالية داخل المنشآت، وإنشاء مرصد وطني للقوى العاملة يعنى بعمل الدراسات والبحوث لسوق العمل وتحديد حاجته ومراقبة التغيرات والحالة الاقتصادية بمشاركة ممثلين عن العمال وأصحاب العمل.

وفي ضوء كل ذلك، تمسكت اللجنة بموقفها من أن الأنظمة موجودة ومتعددة وفق مجالاتها التنظيمية وكذلك الإستراتيجية الوطنية، وما يرتبط بها من آليات وبرامج متنوعة كان لها نتائج إيجابية على سوق العمل، وبالتالي فإن علاج البطالة لا يكون من خلال نظام واحد يضع حلا شاملا لها، وإنما من خلال حزمة من الأنظمة والسياسات والإستراتيجيات والبرامج وتحقيق التناغم فيما بينها وهذا ما خلصت إليه اللجنة.

عضو شورى: نظام التحرش يضع حداً للاجتهادات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160523/Con20160523840794.htm

محمد مكي (الرياض)

طالب عضو في مجلس الشورى - فضل عدم ذكر اسمه - بضرورة تسريع وتيرة مناقشة أهم الأنظمة التي يطالب بها المجتمع لإيجاد بيئة آمنة، هو نظام مكافحة التحرش، يحدد عقوبات واضحة، ما يصادر أي اجتهادات بشأنها.

وبين أن مناقشة هذا النظام يؤدي لتحريك الركود الذي يعتريه منذ اقتراحه ما بين مناقشات ومداولات تحت قبة المجلس، لضمان تصنيفه للمخالفات التي تدخل في إطار التحرش الجنسي، وفرض عقوبات محددة لكل مخالفة.

وقال» :كان من المفترض أن تحسم قضية التحرش الجنسي تحت قبة المجلس في وقت وجيز، لأنه سبق أن تمت مناقشتها مرات عدة، وتمت جدولتها في جلسات المجلس القادمة»، لافتا إلى أن هذه القضية تهم الجميع وسط رفض مجتمعي لها، ما يتطلب التعجيل بإيجاد نظام يعالجها.

وبين أن المجتمعات تعاني من التحرش الجنسي، وإن كانت بدرجات متفاوتة من مجتمع لآخر، وتزداد في الأماكن التي يختلط فيها الرجال بالنساء، كالأسواق وأماكن العمل المغلقة، وتنتج عنها كثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية، وخير دليل اهتمام وسائل الإعلام والعلماء والمشرعين وغيرهم بالمعاكسات والتحرشات.

وأوضح أن «التحرش جريمة جنائية يجب معاقبة مرتكبها، وأغلب المتحرشين من الذكور، وإن كان ذلك لا يمنع من أن بعض النساء يتحرشن بالرجال»، مبينا أنه برغم وجود أنظمة أخرى تردع المتحرش الجنسي، إلا أنه لا يوجد نظام مستقل في هذا الشأن.

وقال: «مطروح الآن تحت قبة المجلس توصيات تطالب بتفصيل نوعية التحرش وبنود العقوبات، ورفع الوقائع المذكورة في أكثر من نظام حالي»، مطالبا بنظام يحمل عنوان «التحرش الجنسي» لمناقشته بشكل أكبر، وتصدر خلاله عقوبات محددة، مؤكدا أن «اعتماد نظام مستقل للتحرش الجنسي لا يدع مجالا للقضاة للاجتهاد في إيقاع العقوبات على المتحرشين.«

وزاد» :المجتمع لديه رغبة جازمة في تقنين قوانين للتحرش الجنسي، وأن هناك رغبة ملحة لدى المهتمين بالجانب الحقوقي والمثقفين بوضع قوانين صارمة لحالات التحرش والاغتصاب والعنف ضد الأطفال والنساء»، مشددا على ضرورة وضع قوانين للحد من هذه الحالات بدلا من الانتظار إلى أن تتحول إلى ظاهرة يعاني منها المجتمع.

وأكد على الدور والجهود المبذولة من الجهات المسؤولة ضد المتحرشين جنسيا، وقال: «هذه الجهود هي من صميم واجباتها لحماية المجتمع، إلا أنها ليست كافية، ما يجعل المطالبة بنظام مستقل ومفصل قائمة، لأن من شأن ذلك توضيح الوقوعات الجنائية والفصل في العقوبات.«

يذكر أن أعضاء في الشورى سبق أن أكدوا لـ«عكاظ» تعطيل جهات - لم يسموها - لنظام مكافحة التحرش والابتزاز، رغم أن المشروع أحيل من اللجنة المختصة إلى رئاسة المجلس في وقت متأخر من 2014، وأحيل للهيئة العامة في يناير العام الماضي، مضيفين أن هناك جهات تسعى لتعطيل المشروع، حتى إن أحاديث جادة من داخل المجلس تشير إلى وجوده معطلا بجانب توصية قيادة المرأة للسيارة في «هيئة المستشارين»، المعنية بمسارات كثير من المشاريع وتوصيات الأعضاء، رغم أن دورها فني بحت.

المملكة تستضيف مكفوفين مصريين لأداء العمرة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=264870&CategoryID=5

القاهرة: جهاد عبد المنعم 2016-05-23 3:24 AM

صرح سفير خادم الحرمين الشريفين بالقاهرة مندوب المملكة الدائم لدى جامعة الدول العربية أحمد بن عبدالعزيز قطان، أن المملكة تستقبل اليوم الفوج الأول من المكفوفين الذي وافقت على استضافتهم لأداء مناسك العمرة، على نفقة حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز. وأوضح قطان، أن الفوج يضم خمسة مكفوفين، وخمسة مرافقين لهم، ضمن برنامج يشمل تمكين نحو 10 أشخاص من المكفوفين ومرافقيهم من جمهورية مصر العربية الشقيقة من أداء مناسك العمرة، على أن يتم تنظيم قدومهم على دفعات، ووفق برنامج زمني متدرج تتولى وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد استضافتهم وبالتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

وأكد قطان، حرص المملكة على تيسير كل السبل من أجل تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من أداء فرائض الإسلام، مشيرا إلى أن القضايا الإنسانية والخيرية تحتل مرتبة متقدمة للغاية في اهتمامات الحكومة السعودية التي ستعمل على توفير كل المتطلبات التي تساعدهم على أداء المناسك، كما أعرب عن سعادته الشخصية بتلبية رغبة هؤلاء المكفوفين في زيارة الأراضي المقدسة والعمل على التخفيف عنهم.

إنابات قضائية لتوحيد إجراءات العمل بين المحاكم

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=264826&CategoryID=5

جدة: نجلاء الحربى

تنفيذا لبرنامج التعاون المشترك بين وزارتي العدل والخارجية لتعزيز التعاون القضائي الدولي، وتحت رعاية وزيري العدل الدكتور وليد الصمعاني والخارجية عادل الجبير، نظم معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية في مقر فرع وزارة الخارجية بمنطقة مكة المكرمة ورشة العمل الرابعة لمناقشة "سبل تعزيز التعاون القضائي الدولي"، بحضور رؤساء حاكم منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة.

الورشة الرابعة

تعد الورشة الرابعة التي يتم فيها استعراض الدليل الاسترشادي ونماذج تنفيذ الإنابات القضائية التي أعدتهما وزارة العدل بهدف توحيد إجراءات العمل بين المحاكم وقد تطرقت ورشة العمل لمناقشة عدد من الموضوعات، من أهمها تنفيذ الأحكام والإنابات القضائية، طلبات الإفصاح الأجنبية، وترجمة المستندات والوثائق القضائية الدولية، وتطبيقات مبدأ المعاملة بالمثل في القانون الدولي.

ناقشت الورشة إجراءات تطبيق نصوص اتفاقيتي "الرياض العربية للتعاون القضائي" واتفاقية "الإنابات وتنفيذ الأحكام القضائية بدول مجلس التعاون الخليجي"، والتي بدأت بموجبها محاكم المملكة في مخاطبة نظيراتها من الهيئات القضائية في الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي لطلب تنفيذ الإنابات القضائية، وكذلك تلقي الطلبات مباشرة من هذه المحاكم.تعاون قضائي

أكد المجتمعون على أهمية توقيع اتفاقيات تعاون قضائي مع الدول التي لا تربطها بالمملكة اتفاقيات تعاون قضائي وتسعى الوزارتان من خلال الشراكة بينهما إلى تعزيز مكانة المملكة التنافسية في مجال التجارة والاستثمار، وذلك من خلال بيان أهمية التعاون القضائي الدولي نظرا لكون المملكة تستضيف ما يزيد على ثمانية ملايين مقيم، وللعلاقات التجارية الواسعة التي تربط المملكة بالعديد من الدول وتزايد وجود السعوديين في الخارج، واختتمت الورشة بجملة من التوصيات التي تهدف لتعزيز وتطوير التعاون القضائي الدولي.

يذكر أن وزارة العدل عممت في وقت سابق من هذا العام على جميع محاكم المملكة للعمل بنصوص اتفاقيتي "الرياض العربية للتعاون القضائي" واتفاقية "الإنابات وتنفيذ الأحكام القضائية بدول مجلس التعاون الخليجي"، وقد بدأت المحاكم بتلقي طلبات الإنابات القضائية وبعثها مباشرة بين الهيئات القضائية في هذه الدول، مما كان له دور في تسريع إجراءات تنفيذ الإنابات القضائية، ودعم تصنيف المملكة دوليا في مجالات الاستثمار.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ترتيبات لإنشاء محاكم عمالية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/23/article_1056675.html

كلمة الاقتصادية

نشرت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية إحصائية تؤكد أن اللجان العمالية تنظر في 5200 قضية شهريا في حين توجد 54 ألف قضية عمالية تنظر أمام الهيئات القضائية العمالية حاليا. وقد سبق أن تم عقد لقاء وزاري بين وزارتي العدل والعمل وتكوين فريق عمل يدرس ترتيبات إنشاء محكمة عمالية تكون تحت مظلة القضاء العام، ومع ذلك ستستمر هيئات ولجان التسويات العمالية في وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في الفصل فيما يعرض عليها من قضايا عمالية حتى يتم الانتهاء من ترتيبات إنشاء محاكم عمالية متخصصة .

إن نقل الاختصاص في نظر القضايا العمالية من وزارة العمل إلى وزارة العدل، يسير بالمشاركة بين اللجان المختصة من الوزارتين، وذلك تنفيذا للأمر السامي الكريم الذي نص على إنشاء محاكم عمالية بجانب المحاكم المتخصّصة التجارية والجزائية والأحوال الشخصية، وهو استكمال للعمل الضخم في إعادة هيكلة السلطة القضائية بجانبيها القضاء العام والقضاء الإداري .

ولأن وزارة العمل جزء من السلطة التنفيذية فقد عملت على تحسين سوق العمل وضمان حقوق العمال، حيث أنجزت فعليا المرحلة الرابعة لبرنامج حماية الأجور لفئة المنشآت التي يبلغ عدد عمالها 500 فأكثر وعددها 917 منشأة بعمالة تعدادها 633 ألف عامل وعاملة، حيث تتيح وزارة العمل، ومن خلال وكالة التفتيش لكل المنشآت في القطاع الخاص تجربة التسجيل قبل مرحلة التطبيق الإلزامي الخاصة بها، لمنحها الوقت الكافي لترتيب أوضاعها، وفي الوقت نفسه، فإن على جميع منشآت هذه المرحلة المسارعة إلى التسجيل تفاديا لإيقاف الخدمات عنها وإقفال الحاسب الآلي لها، أما المنشآت التي تم إيقاف الخدمات عنها فإن عليها سرعة رفع ملفات الأجور لرفع الإيقاف عنها وإعادة كامل الخدمات لها .

ومن الواضح جدا أن وزارة العمل حريصة على التأكد من حصول جميع العاملين والعاملات على أجورهم في وقتها، ومتابعة ذلك عن طريق البرنامج والزيارات التفتيشية، حيث تقوم فكرة برنامج "حماية الأجور" على إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات محدثة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، وتحديد مدى التزام المنشآت بدفع الأجور في الوقت وبالقيمة المتفق عليهما، وذلك عبر المقارنة بين البيانات المسجلة في وزارة العمل، وما يتم تسجيله في نظام "حماية الأجور" والمثبتة في كشوف تسليم الرواتب عبر المصارف المحلية .

لقد تم بالفعل الانتهاء من ثلاث مراحل وبنسبة نجاح فاقت 70 في المائة، واستفاد من هذه الضمانات أكثر من مليوني عامل وعاملة، فيما تم إيقاف جميع الخدمات عن المنشآت غير الملتزمة بما فيها إصدار وتجديد رخص العمل، حيث إن النظام الإلكتروني لوزارة العمل يتعرف على المخالفات الصادرة من الشركات والمؤسسات، ومنها عدم رفع ملف الأجور في موعده، وعدم انضباط صاحب العمل في دفع قيمة الأجر المتفق عليه، وكونه مماثلا للأجر المسجل من خلال مقارنة البيانات المسجلة في نظام حماية الأجور ببيانات ملف صرف الأجور وبيانات التأمينات الاجتماعية، وتأتي أهمية هذا البرنامج من أن العمال مصدر من مصادر الإنتاج، وهم جزء من المستهلكين لهذا الإنتاج، وهذه الحماية تشمل أيضا التعرف على تطبيق الحد الأدنى للأجور .

حماية الأجور تخدم النشاط الاقتصادي وتعزز ضمانة الحقوق في سوق العمل، فمعظم المنازعات محلها الأجور والحقوق المالية التابعة للأجر، ومن المهم جدا ذلك الدور الذي تقوم به وزارة العمل حاليا وستقوم به مستقبلا، وهو أن تكون لها الكلمة الأولى في ضمانة حقوق العاملين ومنع تحولها لدعاوى أمام القضاء، يهدر فيه الجهد والوقت والمال، ويتضرر منها سوق العمل. وهناك دول سبقت في صياغة قوانين العمل، وعانت مشكلات الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال، وكانت هناك دروس في ضرورة عدم إحالة العمال إلى القضاء، وعدم فتح الباب أمام تضجرهم واعتراضهم على ضعف

ضمانة حقوقه، ومن المتوقع أن تتضافر جهود وزارة العمل ووزارة العدل في حماية تنفيذية وقضائية كاملة لمصلحة العمال وأصحاب الأعمال وسوق العمل وتنفيذ نظام العمل بما يحقق السرعة والثقة بين أطراف العلاقات العمالية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تعريف البطالة في بلادنا ليس له معنى

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
https://www.aleqt.com/2016/05/23/article_1056677.html

صالح السلطان

ليس من السهل إعطاء تعريف جامع مانع للبطالة. إلا أن القاسم المشترك بين التعريفات أن العاطل لا عمل لديه رغم قدرته عليه، وقد بحث بجدية عن عمل خلال عدد محدد من الأيام الماضية .

والتعريف يجر إلى الحديث عن أنواع وأسباب البطالة. أكاديميا، يناقش تعريف وأسباب البطالة في إطار نظريات (اقتصادية) تحاول الفهم والتفسير وطرح سياسات لتخفيف معدلات البطالة إلى أدنى حد ممكن، وليس القضاء عليها كليا، فهذا أقرب إلى أنه غير ممكن. ويلعب النمو الاقتصادي دورا محوريا في معالجة البطالة، بما يرفع من مستوى المعيشة ويولده من وظائف .

كل تعريفات ونظريات البطالة التي تعلمناها في جامعات الغرب وضعت أصلا لتشرح أوضاع اقتصادات تعتمد على توظيف مواطنيها في كل المهن. ولم توضع لتعريف أو شرح بطالة في ظل استيراد يد عاملة. ماذا يعني ذلك؟ تعريفات وأسباب ونظريات البطالة السابقة لا تفيدنا، لأنها لا تمس أساس مشكلتنا منذ عشرات السنين .

شهد الاقتصاد السعودي طفرة وزاد حجمه من نحو 17 مليار ريال قبل 50 عاما إلى نحو 2800 مليار ريال عام 2014، أي أكثر من 150 مرة، مقابل زيادة السكان بنحو ثماني إلى عشر مرات. لكن ذلك لم يسهم في معالجة البطالة، بل لي أن أدعي العكس، أنها زادت. حيث يشكل الآن الإخوة الوافدون بين 80 و90 في المائة من الوظائف غير الحكومية، وكانت النسبة أقل كثيرا قبل نصف قرن، فقد كنا أكثر اعتمادا على أنفسنا. نحن نستقدم مئات الآلاف سنويا في السنوات الأخيرة. وحسب أحدث كتاب إحصائي سنوي لوزارة العمل (من موقع الوزارة) زاد عدد الوافدين بنحو 860 ألفا عام 2013 مقارنة بالعام الذي قبله. وهذا عدد يتجاوز عدد طالبي الوظائف السنوي من السعوديين. ولا أتوقع أن العدد نقص كثيرا عام 2014 أو 2015. ومعروف أن أكثر اليد العاملة المستوردة متدنية المهارة .

بربكم، هل يصبح الحديث عن معنى البطالة ومعالجتها له معنى تحت الوضع السابق؟ هل للتعريف معنى عندما نستورد يدا عاملة لشغل غالبية الوظائف في بلادنا؟ الذي نعرفه أن أولاد (بنين وبنات) كل دول العالم (باستثناء بضع دول هي دول مجلس التعاون تقريبا) يشغلون كل المهن والوظائف تقريبا في بلادهم، ومنها دول كبيرة المساحة و/أو بالغة الثراء والتطور الاقتصادي كسويسرا والنرويج وكندا واليابان وأستراليا وأمريكا. مؤكد أننا سنجد غير مواطنين في دول العالم يعملون في مختلف المهن، لكنهم أقلية، لا يشكلون ولا حتى ربع عدد العاملين في أي مهنة تقريبا .

حتى لو كان توليد الوظائف في بلادنا قليلا، مثلا لا يزيد على نصف عدد السعوديين الداخلين سنويا على سوق العمل، كان بإمكاننا القضاء على البطالة في بلادنا الى حين من الدهر. بمعنى آخر، صحيح أن توليد الوظائف مطلب، أي أننا نحتاج إلى توليد وظائف وخاصة المهنية، ولكن هذا التوليد ليس هو المشكلة رقم 1 في الوقت الحالي، بل هو المشكلة رقم 2. مشكلتنا الأولى في الوقت الحالي هي في تشغيل ما لا يقل عن نصف السعوديين الجدد على سوق العمل تشغيلهم في وظائف موجودة أصلا لكننا نستورد من يشغلها. ستصبح مشكلة التوليد مشكلتنا الأولى بعد حين من الدهر، ربما بعد 25 سنة بعد أن ننجح في معالجة مشكلتنا الأولى .

كيف نشغل ما لا يقل عن نصف السعوديين الجدد على سوق العمل كيف نشغلهم في وظائف موجودة أصلا؟ هذا هو التحدي الأكبر في سوق العمل .

كنت وما زلت على قناعة تامة أن الخطوة الأولى أو العلاج رقم 1 هو في إلغاء ما يسمى كفالة المؤسسات والشركات التي أنتجها نظام الإقامة، طبعا بالتدريج. حتى لا يساء الفهم أو ينقل عني ما لم أقل، فإن كونه الخطوة الأولى يعني أنه وحده لا يكفي .

يرى كثيرون أن ثروة النفط هي العامل الأول في استيراد اليد العاملة .وأنا أقول إنها صارت كذلك في ظل نظام الإقامة القائم على ما يسمى الكفالة .من دون هذا النظام، أي لو كان عندنا نظام شبيه بما يسمى الجرين كارد، يتصف بأن 1 - الوافد كالسعودي في حرية الانتقال وتغيير صاحب العمل، أي أن الوافد غير ملزم بالارتباط بصاحب عمل بعينه أو ما يسمى كفيلا، 2 - صدور تأشيرات عمل سنويا بعدد أقل من ثلث عدد الوظائف المتوقع توليدها سنويا بناء على دراسات حكومية، 3 - توظف الشركات والمؤسسات من الداخل فقط. لو كان عندنا هذا النظام بهذه الصفات (التي تتطلب طبعا تنظيمات وتفاصيل كثيرة) لشهدنا خلال الـ 50 عاما الماضية وضعا يشح فيه العرض (أي ندرة أو قلة اليد العاملة) مقابل زيادة الطلب على اليد العاملة مع نمو الاقتصاد (النمو هنا لا يعني مدحا ولا ذما لنوع هذا النمو، وإنما هو توصيف لازدياد حجم الاقتصاد .(

ما النتيجة على سوق العمل؟ أخذا بعين الاعتبار أن آباءنا كانوا يعتمدون على أنفسهم، أي كانوا يعملون في مختلف المهن السائدة بتفاوت بين مناطق ومحافظات بلادنا .

النتيجة خلال السنوات الـ 50 أو الـ 60 الماضية باختصار ارتفاع أجور اليد العاملة ارتفاعا قويا يجعل السعوديين يستمرون في ممارسة المهن السائدة قبل عصر البترول، طالما أنها مازالت مرغوبة، بدلا من هجرانها مع مرور السنين، ويجعلهم في الوقت نفسه يعملون ويكتسبون مع مرور السنين المهارات في غالبية المهن والمهارات الحرفية الجديدة علينا . والنتيجة في وقتنا هذا أننا سنكون بعيدين عن مواجهة مشكلة حاليا.

وزارة الصحة من الداخل 2

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.alriyadh.com/1505382

ياسر المعارك

تواصلاً مع ما سبق بشأن حديثنا عن وزارة الصحة، نقول إن من مشكلات هذه الوزارة اتخاذ استراتيجيات جديدة مع كل وزير يأتيها، وللأسف تكون هذه الاستراتيجيات مغايرة لإستراتيجيات الوزير السابق.. فنعود مع كل قادم جديد إلى المربع الأول!

الخسارات مع تغير الاستراتيجيات منهكة ومربكة، فملايين الريالات تتبخر نتيجة التغيير، والزمن الذي تم إنفاقه في إجراء الدراسات والبحوث يتم تشييعه لمقبرته، لتنفتح دراسات جديدة وبحوث أخرى يكون لها ثمنها المادي ومهلتها الزمنية الجديدة، والخاسر الأكبر هو الوطن والمواطن المنتظر للخدمات الصحية اللائقة به.

إن من المفارقات عدم وجود جهة حكومية تعتمد استراتيجية كل وزارة وخطط عملها، فالخطط ما زالت تبنى على قناعات الوزير الشخصية التي قد لا تكون صحيحة، ولطالما تمنيت اعتماد استراتيجية كل وزارة، وأن يعمل كل وزير جديد على مواصلة تنفيذ الإستراتيجية من حيث انتهى سلفه.

وفي رأيي أن توفيق الربيعة نجح في تغيير صورة وزارة التجارة لدى المواطن وتحديداً تجاه حقوق المستهلكين حفظاً وحماية، وواجبنا الآن دعمه في مهمته الجديدة والعسيرة جداً، فوزارة الصحة تنوء بإرث كبير من المشكلات والتحديات، وبإمكان الربيعة الإفادة من الجهد التراكمي للوزارة وتحديداً في عهد وزيرها الأسبق الدكتور حمد المانع حيال فصل سلطات وزارة الصحة في الرقابة والإشراف وتقديم الخدمة لتستقل الوزارة بدورها المهم في تنظيم سوق خدمات الرعاية الصحية والإشراف والرقابة عليه، وهذا ما سيؤدي بالتأكيد لرفع مستوى الخدمة وتعزيز جودة أداء الممارسين الصحيين وبالتالي تحقيق جزء من الرؤية السعودية 2030.

كما أن من المهم إنجاز الملف الصحي الموحد (الإلكتروني) بدلا من نقل المريض تقاريره الطبية يدوياً بين المستشفيات بشكل بدائي وغير حضاري، إضافة إلى أن هذا المشروع سيسهم في وقف هدر ما يزيد على 3 مليارات ريال نتيجة تكرار إجراء الفحوصات الطبية وتكرار صرف الأدوية لنفس المريض في أكثر من مستشفى، فضلاً عن الفوائد التي سيتم تحقيقها من الملف الإلكتروني ومنها توحيد نظام الترقيم الرئيسي للملف الصحي بغض النظر عن الجهة المزودة للخدمة، وتوحيد نظام الترميز الطبي في الملف الصحي، وإلغاء ازدواجية إدخال البيانات بغض النظر عن موقع تخزين تلك البيانات، وكذلك توحيد المعايير والإجراءات المستخدمة في التعامل مع الملف الصحي.
مهمة كبيرة وشاقة أمام الربيعة، وكل ما أرجوه ألا يتحطم تاريخه المشرّف في وزارة التجارة على صخرة وزارة الصحة العصيّة على الإزاحة!

الراية
رئيس مجلس الإدارة: عبدالله بن خليفة العطية | رئيس التحرير: صالح بن غصاب الكواري

في الجلسة الأولى لمنتدى الدوحة.. ناصر النصر:

الإرهاب يزدهر ويتنامى عندما تنتهك حقوق الإنسان

الحلول والتدابير الأمنية أثبتت فشلها في مواجهة التطرف

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في غياب السلم والأمن

المصدر: جريدة الراية الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م
http://www.raya.com/news/pages/5589dc85-a77c-41ff-ba74-a54c97ede289

كتب - إبراهيم بدوي:

أكّد المشاركون في الجلسة الأولى لأعمال منتدى الدوحة السادس عشر أهمية التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة التحديات التي يموج بها العالم من انتشار الإرهاب والعنف والتطرف، مشدّدين على ضرورة قيام الأمم المتحدة بمهامها دون تفرقة، خاصة فيما يتعلق بتفعيل وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي.وطالب المشاركون، في جلسة الأمن التي ناقشت الوضع الإقليمي الراهن وسبل مواجهة التحديات بمشاركة وزراء خارجية عدد من الدول ونخبة من مبعوثي الأمم المتحدة، بضرورة تعزيز دور المرأة والتوزيع العادل للثروات وإطلاق مبادرات جديدة من شأنها حماية حقوق الإنسان والقضاء على العنف ومحاصرة الإرهاب.فمن جانبه، قال سعادة السيد ناصر بن عبد العزيز النصر الممثل السامي للأمم المتحدة لتحالف الحضارات أن التطرف والعمليات الإرهابية التي يشهدها العالم تعكس التهديد للأمن والسلم الدوليين وتوسع الفجوة بين المجتمعات والدول، لافتاً إلى أن المتطرفين والجماعات الإرهابية يعملون على بثّ الكراهية والعنف في المجتمعات ويتحدون القيم التي رسخها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.وأشار النصر إلى أن تحالف الحضارات يعد من الأدوات الناعمة التي تمّ إنشاؤها من أجل المساهمة في تحقيق عالم أكثر أماناً وسلماً من خلال التصدي للتطرف والراديكالية وتعزيز التبادل الثقافي والتصدي للمشاكل والتحديات التي يواجهها عالمنا المعاصر، منوهاً إلى اتفاق المشاركين بمنتدى تحالف الحضارات السابع الذي أقيم بأذربيجان الشهر الماضي على أن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق على أرض الواقع في غياب السلم والأمن، وأن السلم والأمن يكونان في خطر كبير إذا لم تتحقق التنمية المستدامة.وأضاف النصر إن دور المجتمعات هو توفير قنوات وسبل للاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وهي أمور تضمن حقّ الإنسان في فرص العمل، مؤكداً أن الإيفاء بهذه الأمور يحدّ من المخاطر التي يمثلها التطرف العنيف والإرهاب وأن غياب الرخاء والازدهار في المجتمعات يؤدي للتهميش والإقصاء والبطالة بين الشباب ما يدفع إلى التطرف.وشدّد على أن الحلول الأمنية والقبضة الحديدية والتركيز على التدابير الأمنية أثبتت فشلها وأن التطرف والإرهاب يزدهر ويتنامى عندما تنتهك حقوق الإنسان ويتجاهل تطلعات وطموحات الناس.وطالب بأن يقوم الجميع بدوره في تعزيز التعاون مع المجتمعات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ورجال الدين والعلم للتصدي لبواعث وجذور الإرهاب والتطرف.

وزير خارجية أذربيجان:

مواجهة التطرف باستخدام التكنولوجيا الحديثة

أكّد سعادة السيد المار ماميدياروف وزير خارجية جمهورية أذربيجان أهمية التكنولوجيا الحديثة في تغيير الأفكار ومواجهة التطرف عن طريق الفكر ونشر الثقافة ومعرفة ما يعانيه الناس واتخاذ المبادرات التي تضمن رفع الظلم ورفاهية الشعوب.

وقال إن مواجهة التحديات تتطلب رؤية جيدة، خاصة أن ما يشهده مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلق تحديات جديدة مثل الأمن السيبراني والتجنيد لدى الجماعات الإرهابية وغيرها من المشكلات، موضحاً أن اختفاء الحدود الفاصلة بين الأمن والسلام يؤثر على العالم المتداخل والمترابط.
وشدد على أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن.
رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة.. مونز لوكتوفت:
على الحكومات طرح المبادرات لإنهاء الانقسامات
استعرض سعادة السيد مونز لوكتوفت رئيس الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط والتي وصفها بالكبيرة، مشيراً إلى أن الصراع مستمر في سوريا واليمن والجماعات الإرهابية تنشر التدمير والقضية الفلسطينية لا تزال بدون حل وتدفق اللاجئين على الأردن ولبنان وتركيا وما يمثله ذلك من مشاكل مستمرة، إضافة إلى تصاعد التوتر بين القوى الإقليمية والانقسامات الطائفية التي تعزز التطرف العنيف، إضافة إلى تغير المناخ وتدهور الأراضي والتربة في المناطق التي لا تشهد تقاسماً للثروات وهذه التحديات لا تقتصر على الشرق الأوسط فقط بل موجودة في العالم كله.
وقال: على الحكومات القيام بالمزيد من المبادرات التي تضع حداً للانقسامات والتوترات التي تحرم الملايين من المستقبل الأفضل. مشيراً إلى أن الأمم المتحدة يمكنها القيام بالمزيد من المبادرات في هذا الإطار.
وأكّد أن البنى التحتية الموجودة تعجز عن حماية الأمن والسلم بسبب التوترات الأمنية وفي ظل غياب الأدوات والقدرات اللازمة لحماية المدنيين، منوهاً بضرورة الاستجابة بطريقة مسؤولة للأنماط الجديدة من التحديات في مجال الأمن والاستقرار والأوبئة والتهجير وهي الأمور التي قوضت الثقة في الأمم المتحدة.
وطالب الدول بالامتناع عن استخدام العنف وأن تقوم بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي وعلى الأمم المتحدة أن تعيد النظر في كيفية القيام بدورها لوضع حد للتطرف ومحاربة الإرهاب وأن تكون أكثر مصداقية وتحركاً وقدرة، ما يتطلب إصلاحات مؤسساتية وهيكلية لتعمل بشكل جيد على مستوى الأمن وحقوق الإنسان وتعزيز التعاون بينها وبين المنظمات الإقليمية.
سوزانا مالكورا وزيرة خارجية الأرجنتين:
الشفافية والتوافق السياسي ركائز أساسية للأمن
أكّدت سعادة السيدة سوزانا مالكورا وزيرة خارجية الأرجنتين أن مفاهيم السلم والأمن والاستقرار والبيئة يلعب فيها التوازن الدولي والإقليمي دوراً كبيراً ومحورياً، مشيرة إلى أن بناء الثقة وتعزيز الشفافية والمشاركة والتوافق السياسي وتهيئة الظروف للتنمية ركائز أساسية لجعل الأمن أحد مزايا القيم العالمية.
ونوهت بأن التصدي للتحديات الحالية يتطلب الحوار بين جميع الأطراف وتطبيق القانون الدولي وتحقيق المشاركة الدولية للتصدي للمشاكل التي تواجه العالم بشكل صحيح، فلا يستطيع طرف واحد مواجهة ما يقابلنا من مشكلات.
وأشارت إلى أهمية التركيز على ما يحتاجه الناس وتوفير الفرص وتقبل أمد التغيير في إطار البحث عن الحلول للنزاعات، إضافة إلى تمكين النساء.
وزير خارجية كوستاريكا:
توجيه أموال التسليح لبناء القدرات البشرية
أكّد سعادة السيد مانويل جونزاليس سانز وزير خارجية جمهورية كوستاريكا أهمية إيجاد معالجة شاملة وجماعية للتحديات التي يواجهها العالم. وأوضح أن مفهوم الأمن خليط بين مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب وتغير المناخ وأمن الغذاء وغيرها من الأمور، مؤكداً عدم تحقيق أي تقدم يذكر في هذا الإطار إلا بالتصدي لكل هذه الأمور بمفهوم شامل وبشكل جماعي وعلى جميع المستويات.
محمد مالكي بن عثمان:
جنوب شرق آسيا أرض خصبة للإرهاب
أكّد سعادة الدكتور محمد مالكي بن عثمان وزير الدولة الأقدم للخارجية والدفاع بسنغافورة انتشار تنظيمي القاعدة وداعش في العالم واستغلالهما الفراغ الأمني والفقر والأمية في استقطاب عناصر جديدة، مشيراً إلى أن الإرهاب ليس جديداً في جنوب شرق آسيا بل هي أرض خصبة له.
وأشار إلى أن مواجهة التطرف تتطلب التعاون بين الوكالات الأمنية الإقليمية والدولية وفي إطار تحالف عالمي ضد المجموعات الإرهابية وحصرها والتضييق عليها ومواجهة الأيديولوجيات المتطرفة لدى هذه الجماعات وتعزيز الأفكار المناهضة لها وكذلك بناء مجتمعات يشعر فيها الجميع بالانتماء.

في الجلسة العامة حول الشرق الأوسط
دعوة لحلول سريعة للقضية الفلسطينية والسورية واليمنية
متحدثون: حل القضية الفلسطينية مفتاح الأمن والسلام في المنطقة
عريقات: لا فرق بين إرهاب نتنياهو وداعش القائم على سياسة القتل
كتب - سميح الكايد:
أكّد المتحدثون في الجلسة العامة لمنتدى الدوحة، التي عقدت تحت عنوان "الشرق الأوسط نحو مزيد من الاستقرار والازدهار"، ضرورة العمل على إيجاد حلول سريعة لعدد من القضايا والملفات الساخنة في المنطقة وعلى رأسها القضية الفلسطينية والأزمتان السورية واليمنية، مشيرين إلى أن حلّ هذه القضايا مفتاح لترسيخ الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة.
وقدّم مبعوث الأمم المتحدة للسلام بالشرق الأوسط نيكولاي مولدانوف صورة قاتمة للأوضاع في الشرق الأوسط في ظلّ عدم وجود حلّ حتّى الآن للقضية الفلسطينية التي قال إنها تشكّل واحدة من أكبر التحديات أمام تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة في ضوء انعدام الاستقرار ومصادرة الحريات وتنامي العنف وهدم البيوت وزيادة الاستيطان ومصادرة الحقوق العامة للشعب الذي يعاني تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي.
وقال في هذا السياق، هناك مصادرة للحريات ولا استقرار وعدم ازدهار وهناك الملايين يعانون وهناك غياب للعدل، وهذه قضايا تشكل صورة خاطئة عن مفهوم الاستقرار، الأمر الذي يقتضي منا جميعاً أمميين وإقليميين العمل بشكل مشترك وتضافر الجهود الدولية من أجل حلّها، وبالتالي تعديل الصورة المغلوطة حول الأمن والسلام، لافتاً إلى أن هذه المسائل نشهدها في فلسطين والعراق واليمن وسوريا.
وانتقد كافة محاولات السلام بالمنطقة، قائلاً إنّ عملية السلام ما زالت تراوح مكانها دون تحقيق خطوة عملية على الأرض، كما أن كافة الحوارات والمفاوضات السلمية بشأن هذه القضية فشلت. وشدّد على ضرورة التحرك العالمي والإقليمي السريع لحل القضية على أساس الدولتين. وقال: سيكون لنا اجتماع كبير في باريس في بداية يونيو حول القضية الفلسطينية والسلام في الشرق الأوسط وحل الدولتين.
وأيّده في هذا الطرح وبان كوبديش مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة للعراق الذي أكّد وجود تغيرات وتحولات سياسية بالمنطقة دون فهم للدوافع التي تكمن خلفها، لكن بالمقابل هناك ركود كبير في القضية الفلسطينية التي لم تحقّق أي تقدم على مدار عقود. وأقر بتباطؤ المجتمع الدولي في العمل على حلّ هذه القضية، قائلاً: نحن لا نسير على خطى حقيقية وقوية لحل حقيقي للقضية، والخطاب الحالي لايخدم هذه القضية بأي شكل من الأشكال بل يغذي العنف والتطرف ليس إقليمياً فحسب بل عالمياً، لذا يجب الإسراع في مقاربة الأوضاع في المنطقة على قاعدة مستقبل مشترك.
بدوره، ربط الدكتور صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين بين الإرهاب الداعشي ضد المسلمين عبر الذبح والخطف والقتل وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وسياسته القائمة على القتل والإرهاب والتدمير ونهب مقدرات الشعب الفلسطيني، متسائلاً: ما الفرق بين السياستين الإرهابيتين نتنياهو وداعش؟. وطالب المجتمع الدولي عبر منتدى الدوحة، بالعمل على تحرّك سريع لوقف سياسة الاحتلال العنصرية والعمل على توفير حماية للشعب الفلسطيني من ممارسات الاحتلال.
من جانبه، أكّد عضو المعارضة السورية أنس العبدة أنه لا يمكن تحقيق سلام في الشرق الأوسط دون حلّ الأزمة السورية وإنهاء النظام.
وفي الشأن اليمني، أكّد مبعوث الأمم المتحدة لليمن إسماعيل شيخ أحمد أن مفاوضات الكويت للأطراف اليمنية تهدف إلى وضع حد للحرب في اليمن، لافتاً إلى وجود تحديات مستعصية لتحقيق الهدف بسبب عدم التزام الأطراف الانقلابية في اليمن بالضمانات والقواعد والأسس الدولية لتحقيق السلام. ودعا الأطراف غير الحكومية إلى الالتزام بقرارات تسليم السلاح والانسحاب من مواقعها غير القانونية، مشيداً بموقف دول مجلس التعاون في العمل على حل الأزمة اليمنية ووساطة قطر من أجل العودة للمفاوضات.
وفي معرض تناوله لحاجة الشرق الأوسط للاستقرار، قال لوباس الوود وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية والكومنولث: يجب أن نعمل معاً من أجل السلام، لأن هناك أزمة بالفعل جرّاء ما نشهده بالشرق الأوسط سواء على الصعيد الاقتصادي والطاقة أو الصعيد السياسي، داعياً إلى تكثيف الجهود لمواجهة التحديات والتي قال إن داعش أبرزها وأكثرها خطورة ويجب التخلص منها.
من جانبها، قالت البارونة جاليري أموس إن العالم يشهد المزيد من الانقسامات سببها الرئيسي سياسة التطرف والعنف إلا أنها أعربت عن تفاؤلها بالمستقبل. ودعت إلى ضرورة تجسيد الحريات والديمقراطيات من أجل بناء الإنسان والمجتمعات، معربة عن أسفها لكون العالم يشهد خطابات سلبية قائمة على مصالح ضيقة وشخصية دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان.

حسن الذوادي لـ الراية:
دعم القضايا التنموية إقليمياً ودولياً
أكّد السيد حسن الذوادي الأمين العام للجنة العليا للمشاريع والإرث أن لمنتدى الدوحة أبعاداً كثيرة تتعلق بالتنمية وبحث أمور الاستدامة. وقال، لـ الراية، إن مضامين الحوار التي يتحدث عنها المنتدى هذا العام جميعها مهمة بالنسبة لدولة قطر. وشدّد على أن تواجد مثل هذه الشخصيات الهامة والوفود الكبيرة، يساعد في التعريف بتطلعات دولة قطر ورؤيتها المستقبلية، مؤكداً أن كل هذه الأمور ستنعكس بشكل إيجابي على البلاد، لا سيما أن أنظار العالم جميعها الآن تتجه نحو دولة قطر.
وتوقع أن يصل منتدى الدوحة إلى مخرجات ناجحة ستساهم في دعم القضايا التنموية على المستوى الإقليمي والدولي، مشيراً إلى موضوع المنتدى وأوراق العمل التي تتضمن جوانب إيجابية كبيرة.
مسؤول بغرفة تجارة وصناعة البحرين:
اهتمام قطري بالقضايا العالمية
قال الدكتور حسن إبراهيم كمال أمين عام جمعية البحرين الخيرية رئيس لجنة القطاع العقاري بغرفة تجارة وصناعة البحرين إن منتدى الدوحة يؤكد أن دولة قطر تحتضن قضايا العالم من خلال هذا التواجد، مشيراً إلى أن قطر الآن تدير الفكر العالمي ونظرته في الحلول على مستوى السياسة والاقتصاد والأمن والطاقة والأحداث تحت سقف واحد بوجود نخبة من رجالات العالم سياسيين واقتصاديين وخبراء ومفكرين ومثقفين، بهدف الخروج برؤى ومعطيات ونظرات إنسانية قادرة على حل مشاكل العالم وخلق السلم ونوع من التوافق بين الشعوب والدول مع بعضها البعض.
وأعرب د. كمال، في تصريح لـ الراية، عن أمله الخروج برؤى واضحة، داعياً المشاركين إلى نقل كل الأفكار والمناقشات لدولهم ولمتخذي القرار فيها سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أو فيما يتعلّق بالموارد البشرية وموارد الطاقة.
راغدة ضرغام:
تاريخ عريق لمنتدى الدوحة في تقديم الآراء والحلول
دعت راغدة ضرغام مدير مؤسسة بيروت، وهي مؤسسة فكرية ذات بعد دولي، لأهمية التفكير الجماعي بالحلول، وليس فقط بتشخيص المشاكل التي يمرّ بها العالم العربي. وأكدت لـ الراية، أن التفكير الجماعي والتدقيق في الخيارات، سيفيد في عملية التفاهم، وصولاً للخروج بتوصيات وأفكار وكل ما هو جديد في المنطقة العربية.
ونوهت بأن لمنتدى الدوحة تاريخاً عريقاً في تقديم الآراء والحلول الجديدة، مشيرة إلى أن هناك تواجداً دولياً مهماً بالمنتدى، وهناك مداخلات هامة لمسؤولين عرب. وأكّدت أن هذه المشاركة الممتازة التي يتميز بها منتدى الدوحة، ستؤدي إلى أن يتعلم الجميع شيئاً جديداً من وراء الكواليس.
في جلسة أمن الخليج.. مشاركون:
إيران لا تريد التعايش بسلام مع دول المنطقة
إيران تقاتل في سوريا وفي الوقت ذاته تدعو للحوار
كتب - إبراهيم بدوي:
أكّد المشاركون في الجلسة الثانية المتخصصة حول أمن الخليج أن إيران لا تريد التعايش بسلام مع دول المنطقة، وأنها تصر على دعم الطواغيت في العالم العربي، خاصة في سوريا واليمن، مشيرين إلى أن إيران تقاتل الآن في سوريا وفي الوقت ذاته تدعو للحوار، رغم أنها تدفع بشار الأسد وتضغط عليه لعدم الجلوس والتفاوض.
فمن جانبه، قال جمال خاشقجي مدير عام قناة العرب الإخبارية إن إيران على الجانب الخطأ من التاريخ، لأنها تدعم أنظمة ديكتاتورية في كل من سوريا واليمن، بينما تدعم المملكة العربية السعودية تحرر الشعوب والديمقراطية وحكم الأغلبية، مشيراً إلى أن كافة الأطراف التي شاركت في حوار الرياض ليست راديكالية لأنها لم ترفض تقاسم السلطة والمشاركة.
بدوره، قال جون ماري جوينيو رئيس مجموعة الأزمات الدولية ببلجيكا: إننا في أمس الحاجة إلى التكامل والحوار بين جميع الأطراف، مشيراً إلى أن هندسة المنطقة غير ممكنة إذا استمرت حالة الصراع والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط. ونبّه إلى ضرورة وقف سباق التسلح بالمنطقة.
وقال د. علي رضا نوري زاده مدير مركز الدراسات العربية الإيرانية بالمملكة المتحدة إنه رغم كل الخلافات إلا أن هناك روابط بين الشعوب ولا بد من إيجاد آليات للتعايش بين هذه الشعوب عبر الحوار والتفاعل الثقافي المتبادل، فيما أكد د.

عبدالله الشايجي بجامعة الكويت أن المشكلة الأساسية في منطقة الخليج العربي أنه إقليم ليس به توازن للقوى ما يؤدي إلى سياسات تدفع المنطقة للفوضى والفوقية في التعامل من جانب إيران.
ونوّه بأن إيران تنظر بدونية للعرب، ما يؤكد أن إيران لا تريد أن تتعايش معنا بوئام وسلام. وأكد أن الخلاف بيننا هو خلاف إستراتيجي لرغبة طهران في الهيمنة على المنطقة، موضحاً أن قوات الحرس الثوري الإيراني متواجدة الآن في سوريا ولبنان واليمن والعراق، كما صدرت إيران للمنطقة الطائفية والمذهبية وتعادي 12 دولة عربية، فيما تتحالف مع الغرب. واستنكر تعامل الإدارة الأمريكية مع إيران بتصنيفها كدولة راعية للإرهاب ومطالبتها في نفس الوقت بالتعاون والتنسيق معها لمحاربة الإرهاب.
الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة:
قطر ودول الخليج تمتلك رؤى واضحة للتحول الاقتصادي
قال سعادة الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة إن لدى دولة قطر وغيرها من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤى واضحة للتحوّل الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وأوضح، خلال مداخلته في الجلسة العامة الثالثة حول الاقتصاد العالمي التي انعقدت ضمن منتدى الدوحة السادس عشر، أن دولة قطر أطلقت رؤيتها 2030 بهدف التحوّل إلى اقتصاد متنوّع غير معتمد على النفط والغاز وتقوم بخطوات إيجابية للوصول إلى هذا الهدف.
وأكد سعادته أن مجلس التعاون من أنجح التجمعات الاقتصادية في المنطقة "وهو تجمع فاعل وعملي قاد إلى نتائج إيجابية كبيرة ويمتلك تجربة اقتصادية فريدة"، مشيراً إلى أنه تمّ إنجاز الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة في مراحلها الأخيرة وهناك الكثير من المبادرات الاقتصادية المشتركة التي تدعم تطوّر الاقتصاد الخليجي".
وأضاف إن الاقتصاد الخليجي تكاملي ومتقارب ونجح لعوامل كثيرة، مبيناً في الوقت ذاته أن هناك الكثير مما يمكن عمله لمزيد من الفاعلية والتطوّر لهذا التجمع على مختلف المستويات. وتابع: "أنا على ثقة أنه سينجح.. وإذا قارنا هذا التجمّع الخليجي بالتجمعات الأخرى فلا شك أنه الأنجح في المنطقة".
وفيما يتعلق بالتحديات الراهنة التي تواجه الاقتصاد العالمي أشار سعادته إلى جملة من تلك التحديات الاقتصادية والجيوسياسية، مذكراً بتوقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد العالمي بواقع 3.2 بالمائة في عام 2016 و3.5 بالمائة في عام 2017.
ورأى أن المشكلات الجيوسياسية والأمنية التي تواجه الدول هي التحدي الأكبر أمام التطوّر الاقتصادي كونها تحدّ من تدفق السلع والسياح وتوجّه تركيز العالم لمواجهتها وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط.
وأشار إلى أن انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وليس على الدول المصدّرة فقط، وقال "إن انخفاض أسعار النفط قد يكون فرصة بالنسبة للمستوردين لكن على المدى الطويل فإن الدول المصدرة للبترول ستكون احتياجاتها أقل، كما أن تقليص الميزانيات سيحدّ من استيراد السلع من الدول الصناعية وهذا سيترك أثراً سلبياً على الاقتصاد العالمي ككل".
وشهدت الجلسة التي استضافت مرشحين لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة نقاشات حول طبيعة التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، ودور الأمم المتحدة لمجابهة الأزمات المختلفة، وتحديث آلياتها لتواكب التغييرات الكبيرة التي يشهدها العالم.
إبراهيم يعقوبا وزير خارجية النيجر:
قطر لاعب مهم لإرساء الأمن والسلم الدوليين
فرص واعدة للمستثمرين القطريين في النيجر
أكد سعادة السيد إبراهيم يعقوبا وزير خارجية النيجر أن المباحثات التي أجراها حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى مع فخامة الرئيس محمدو إيسوفو رئيس جمهورية النيجر كانت مثمرة وإيجابية وشملت كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك. وقال، خلال مؤتمر صحفي أمس على هامش أعمال منتدى الدوحة، إن الرئيس إيسوفو اجتمع خلال زيارته الحالية للدوحة مع عدد من المسؤولين القطريين ومسؤولي الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الأطراف التي تشارك في عملية التنمية بالنيجر، مشدداً على أن دولة قطر تلعب دوراً مهماً وإيجابياً في إرساء الأمن والسلم الدوليين.
وأوضح أن مباحثات الجانبين تمحورت حول ثلاثة مواضيع، أولها يتعلق بتشجيع العاملين في المجال الاقتصادي في قطر للاستثمار في النيجر لدفع عجلة التنمية فيها، لافتاً إلى أن إيسوفو أطلع المسؤولين القطريين على فرص الاستثمار الواعدة في بلاده والمميّزات والأطر القانونية والتسهيلات والمنظومة الأمنية والضمانات والدعم الذي توفّره النيجر لكل من يرغب بالاستثمار فيها بما في ذلك حق التملك.
كما تناول رئيس النيجر مسألة الأمن في النيجر كونها تقع في منطقة مضطربة ومتوترة، حيث تجاورها ليبيا التي تشهد توترات بعد مرحلة الربيع العربي وجمهورية مالي حيث يمثل الإرهاب منها للنيجر خطراً كبيراً وتهديداً ماثلاً بالإضافة

إلى نيجيريا وبها جماعة بوكو حرام التي تروّع الناس، لافتاً إلى أن كل هذه المهدّدات تؤكد حاجة النيجر واهتمامها بدعم وتعزيز أمنها بمساعدة شركائها وأصدقائها وأشقائها حتى تصبح واحة سلام رغم هذه الظروف الأمنيّة التي تحيط بها.
وأوضح أن القضية الثالثة في مباحثات الطرفين تمحورت حول موقف كل من دولة قطر وجمهورية النيجر ورؤيتهما حيال عدد من المسائل الدوليّة. وتطرقت المباحثات للوضع في ليبيا، حيث أشاد الرئيس إيسوفو بالدور الإيجابي الذي تضطلع به قطر لإرساء السلام والاستقرار في ليبيا، لافتاً إلى أن النيجر تتابع باهتمام تطوّرات الأوضاع في هذا البلد لأن استقراره سينعكس إيجاباً عليها. ونوّه بأن كلاً من قطر والنيجر يتفقان على ضرورة دعم حكومة الوفاق الوطني الليبية برئاسة فايز السراج.
وأشاد بالدور الهام والإيجابي الذي تقوم به قطر على أكثر من صعيد لإرساء الأمن والسلم، ومساهماتها الواضحة في حل النزاعات ودعم استقرار الدول وتقديم العون لها. وقال إن الرئيس إيسوفو أشاد خلال لقاءاته مع المسؤولين القطريين بمنتدى الدوحة وبرسالته ورؤيته الواضحة في تعزيز الحوار ودعم الأمن والاستقرار بالعالم، مشيراً إلى أنه طرح في خطابه في افتتاح أعمال المنتدى جملة من المقترحات في هذا السياق، لا سيما من حيث ضرورة تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي خاصة وعدد من مناطق العالم التي تشهد حساسية وهشاشة في الأمن.
وعن الدور القطري على المستويين الإقليمي والدولي، قال: "لا يمكننا إلا أن نشيد بدور الوساطة الإيجابي والمميّز الذي تقوم به قطر على أكثر من صعيد وفي كثير من الدول ومساهماتها الواضحة في حل النزاعات ودعم استقرار الدول وتقديم العون لها".
وأعرب عن أمله في استمرار هذه الجهود القطرية لدعم السلام وتهيئة الظروف المواتية للتنمية، مؤكداً أن قطر تقوم بدور مهم في هذا الخصوص، ولا يسعنا إلا أن نجدّد الإشادة به سواء كان ذلك في إفريقيا أو آسيا أو في المنطقة العربية والعالم أجمع".

في جلسة "الأمن العالمي"

مطلوب اتفاقيات جديدة لمواجهة أزمات العالم

كتب - إبراهيم بدوي:

طالب المشاركون في الجلسة المتخصصة حول الأمن العالمي بمنتدى الدوحة أمس بضرورة تضافر الجهود الدولية لمواجهة التحديات المشتركة وعقد اتفاقيات جديدة لمواجهة أزمات الفقر والبطالة والإرهاب وغيرها من الأزمات التي تهدّد الأمن والسلم الدوليين.
وأشار إسماعيل شرقي، مفوّض السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي إلى أنه حان الوقت لتكون إفريقيا جزءاً من النقاشات حول الأمن والسلامة، لأنه لا أمن عالمياً من دون إفريقيا.
وأوضح شرقي عدداً من التهديدات الأمنية والإرهابية التي تشهدها القارة، لا سيما في مالي والصومال، وما بذله الاتحاد الإفريقي من جهود لمكافحة الإرهاب والعنف والجريمة، مشيراً إلى أن خطر الإرهاب تراجع كثيراً في القارة، لكنه لا يزال يشكل خطراً.
ونوّه إلى أن الاتحاد الإفريقي حقق الكثير من الإنجازات على مستوى الحوكمة وحقوق الإنسان، حيث انتقل الاتحاد من مرحلة عدم التدخل في النزاعات إلى اتخاذ إجراءات في حال استشعار خطر الإبادة أو المساس بحقوق الإنسان، داعياً إلى ضرورة مواجهة الإفلات من العقاب، والتحقيق والعدالة، وغيرها من التجاوزات، بهدف التأثير الفعّال والسريع في بعض مناطق إفريقيا، مختتماً بالإشارة إلى دولة جنوب السودان، التي قال عنها إنها لا تزال دولة فتية تواجه أزمات، بسبب غياب مؤسسات قوية قادرة على المواجهة.

اتفاقيات جديدة

بدوره، قال السيد ميجيل أنجل موراتينوس، وزير خارجية إسبانيا السابق إن العالم شهد العديد من المؤتمرات حول العولمة والحوكمة الراشدة، ولا بد من الوصول إلى مرحلة اتخاذ القرارات، من خلال إيجاد اتفاقيات جديدة لمواجهة الأزمات التي يعرفها العالم من إرهاب وعنف وجريمة، وصولاً إلى أزمة اللاجئين، مشيراً إلى أن العالم صرف 20 مليون يورو لمواجهة أزمة اللاجئين.
وأضاف إن العالم يسيطر عليه الشركات المتعدّدة الجنسيات مثل جوجل وياهو وغيرها، ولم يعد بإمكان دول كبرى القيام بشيء أمام تلك الشركات، لأننا نعيش عالماً جديداً بلاعبين مختلفين.

حرب غير متوازنة

من جهته تحدث فرانكو فرانتيني، وزير خارجية إيطاليا سابقاً عن حرب عالمية غير متوازنة، حيث تجد الشعوب نفسها ضحية عدم توازن النظام العالمي، داعياً إلى وقف ما يسود من بؤس ومظاهر الفقر والتسليح.وأكد فرانيتين أن أوروبا

غائبة عن الساحة الدولية، داعياً إلى ضرورة تحقيق موقف أوروبي موحد، يتخطى البيروقراطية البطيئة، وتتخذ قرارات جريئة لمساعدة الدول المجاورة لها، مشيراً إلى أنه من دون هذا التعاون بين الضفتين، لا يمكن حل المشاكل والأزمات التي تتخبط فيها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط.

انهيار الدول

وحذرت رشيدة داتي، وزيرة العدل الفرنسية السابقة، ونائب البرلمان الأوروبي من أن الدول الأوروبية والعالم لا يمكنه أن يستمرّ في الصمت وهو يشاهد انهيار الدول، معتبرة أن أصل المشاكل والنزاعات التي يتخبط فيها العالم، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أساسها اجتماعي خالص.

تهمة الإرهاب

انتقد الدكتور محيي الدين عميمور، وزير الإعلام الجزائري سابقاً المواقف الأوروبية والغربية التي تلصق تهمة الإرهاب بالمسلمين، مقدماً سرداً تاريخياً لأمثلة عن الاضطهاد الذي تعرّض ولا يزال له المسلمون، وصولاً إلى تداعيات 11 سبتمبر التاريخية، مشدداً على أن هناك نية مبيتة لتشويه صورة الإسلام والمسلمين باستغلال أحداث فريدة منعزلة في بعض المناطق. وخلص للقول إن المنطقة كانت ولا تزال ضحيّة لأطماع القوى الاستعمارية والدول الكبرى.

مساعد أمين عام الناتو:

التهديدات الأمنية أصبحت معولمة

أكّد سعادة السفير تراسيفولوس تياري ستاماتوبولوس مساعد الأمين العام لحلف الناتو أن التهديدات الأمنية أصبحت معولمة وعلى المؤسسات الدولية التعامل معها بشكل أوثق وأكثر فعالية وهذا ما يقوم به الناتو مع الدول والمنظمات الشريكة.ونوّه بأن الناتو يقوم بدوره في حفظ الأمن والاستقرار وتعزيز قدرات الشرق الأوسط العسكرية لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة. مشيراً إلى أن للناتو دوراً في مساعدة دول المنطقة في مجالات التدريب والتخطيط العسكري والأمن السيبراني والطب العسكري وغيرها من المجالات.وأكد أن الناتو عزز الحوار السياسي مع الدول الخليجية وأحرز تقدماً في مجالات الطاقة والأمن وحماية البنى التحتية والمجال البحري ومكافحة القرصنة، منوهاً إلى إمكانية تعزيز طموحات شعوب المنطقة على المستوى العملي.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة
الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م

http://www.al-madina.com/node/679142

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 16 شعبان 1437هـ - 23 مايو 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160523